المقدمة

تعكس المؤسسات والأسواق المالية الواقع الاقتصادي لأي دولة، حيث إن كفاءة وفاعلية تلك الأسواق، تمثل أفضل مقياس لمقدار التطور والتقدم الاقتصادي، وذلك لما لها من دور مؤثر في الاقتصاد القومي، لاسيما وأن تقدم أي دولة أصبح يُقاس بمدى تقدّمها الاقتصاديّ، القائم على إدارة مؤسساتها المالية، المتمثلة في البنوك المركزية، والبنوك المتخصصة، وشركات التأمين، وشركات الاستثمار، وكذلك كفاءة إدارة أسواقها المالية.

تبرز أهمية إدارة المؤسسات والأسواق المالية بصورة كبيرة، وبشكل خاص، في ظل الأزمة المالية العالمية، وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، وامتداد تأثيرها إلى الدول كافة في إطار العولمة المالية. ولم يقتصر تأثير هذه الأزمة على الجانب المالي للاقتصاد، بل امتد ليشمل جوانب الاقتصاد كافة، الأمر الذي يؤكد أهمية وحساسية القطاع المالي.

وقد تمّ تقسيم الكتاب إلى قسمين رئيسين؛ يغطي القسم الأول المؤسسات المالية، وجاء في أربعة فصول، الفصل الأول: البنوك التجارية، الفصل الثاني: البنوك الإسلامية، الفصل الثالث: شركات التأمين، الفصل الرابع: شركات الاستثمار والصناديق التي تديرها.

أما القسم الثاني، فيستعرض الأسواق الحاضرة والأسواق المستقبلة، وذلك في ثلاثة فصول، الفصل الأول: أسواق الأوراق المالية، الفصل الثاني: أسواق الاختيار، الفصل الثالث: أسواق العقود المستقبلة.

وأتمنى أن يحقق هذا المرجع هدفه، وأن تحقق مادته مستوى العلم الذي ينتفع به.

والله ولي التوفيق

د. فواز صالوم حموي